

مرصد لحقوق الإنسان في الجزائر

" عندما تتحرك عجلة التاريخ أن ما أُعتبر في حينه أكاذيب الضحايا و المدافعين عن حقوق الإنسان، كان دون الحقيقة". (1)

تعترّم "الجاريا واتش"، بالتعاون مع الدكتور صلاح الدين سيدهم، ، يكتشف الرأي العام العالمي باندهاش و بالأدلة الموثقة، إنشاء " مرصد لحقوق الإنسان في الجزائر" و ذلك قصد مسح و إحصاء و الإفادة بكلّ الانتهاكات التي حدثت منذ انقلاب 1992 في الجزائر. فبعد اثنتا عشرة سنة من إعلان حالة الطوارئ و إقرار قوانين استثنائية يرفض النظام رفعها، نلمس أن المسؤولين عن "آلة القتل" و المرتكبين للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، لا يزالون يواصلون إرهاب السّكان. و في المقابل، نلمس أيضا، أنه و على الرّغم من الخوف و الإرهاب، استطاعت كثير من الضحايا التي استهدفتها الأجهزة القمعية و الجماعات المسلّحة، أن تتجاوز خوفها و رهبتها من العواقب و تدلي بشهاداتها. و هكذا و على العكس ما تحاول السّطات أن توهم به العالم، ليس الوقت للاطمئنان و لا للمصالحة أو الونام الوطني. و لعلّ أفضل مثال على ذلك ما يتعرّض له المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يواصلون استنكارهم لهذه الجرائم، من ملاحقات بوليسية و إمعان في الانتقام القضائي. و لقد استطاع " أصحاب القرار" في الجزائر، و هم البارعون في انتحال الديمقراطية، أن يقفزوا على شعار " المقاومة الدّولية للإرهاب" و أن يجدوا مع دعاة " الحرب على الإرهاب" مجالا للقاء المصالح وهو ما ضمن لهم مساندة الحكومات الغربية، في حين أنّ الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لا تزال متواصلة. فقد تورّطت الأجهزة القمعية و حبكت تسلّطها على القضاء و تحكّمها في الإدارة و في وسائل الإعلام. أما المعارضة الحقيقية و المدافعون عن حقوق الإنسان، فإنّهم لا يملكون إلى حدّ الآن، أيّ فضاء يستطيعون التعبير و التّحرك فيه بكلّ حرّية و بمنأى عن التوظيف الرّخيص و الاستغلال المغرض.

و لقد أعلن رسميا أن عهد الإرهاب قد ولى و انتهى و أنّه جاء وقت المصالحة. و نتساءل: المصالحة بين من و من؟ و لمصلحة من؟ إنّها بالتأكيد لغير مصلحة الأغلبية السّاحقة للشعب الجزائري، كما تؤكّد ذلك كلّ الأحداث الأخيرة: فرئيس الجمهورية و أصحاب القرار السياسي لا يفكّرون لحظة في كشف الحقائق حول الظروف التي وقعت فيها المجازر المتتالية التي حدثت على طول سنوات الدّم التي عاشتها الجزائر. وهم يستمرّون في رفضهم إبراز الأسباب التي أدّت إلى قتل عشرات الآلاف من النساء و الأطفال و الرّجال (حوالي 200.000 على الأرجح) و إلى اختفاء و اختطاف عدة آلاف (حوالي 20.000) و إلى تحديد مسؤوليات من أسسوا التعذيب. و لم يتّخذوا أيّة إجراءات لجعل العدالة أكثر استقلالا عن السلطة التنفيذية حتى تتمكّن من المحاكمة العادلة لكلّ المسؤولين عن الجرائم و مهما كانت انتماءاتهم.

و على العكس من ذلك، يتضح "أن أصحاب القرار" يسعون جاهدين إلى إعلان " عفو عام" يبرئ كل المسؤولين عن جرائم الإثنتا عشر سنة الأخيرة و خصوصا قيادات و مسؤولي قوى الأمن التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية.

إن الوقت للتكتم و التستر و التخفي و الكذب و النسيان، وهو ما يتناقض مع كل تصالح، لأن التصالح نتيجة لمسار طويل من التفاوض و الحوار و إصلاح ذات البين بين ممثلي المجتمع الجزائري و الحكم.

و تعنى المصالحة أن كل أجهزة الدولة التي سمحت بهذه الانحرافات و أنتجت هذا الإرهاب - بدأ بالبوليس السياسي المتغول إلى الأمن العسكري - تنتهي بالحلّ و الزوال.

غير أننا نلمس في الآونة الحاضرة، عملا محبكا لصنع " حقيقة" تسمى عشرية الإرهاب، تنسب كل أعمال العنف للإسلاميين وحدهم، و تتكتم مرة أخرى على عذابات كل الضحايا. إن واجب الذاكرة و الحق في الكرامة، يفرضان أن نعطيهم بل نرجع لهم الكلمة. وهو ما يفترض منا أن ننشر كل الشهادات التي نجعلها و كذلك أيضا كل المراسلات التي يبعث بها إلينا الضحايا و ذويهم. و كذلك أن نساهم في إنشاء " مرجعا وثائقيا للإرهاب" تستعين به العدالة حين يأتي يومها... و من أجل أن تجد الجزائر في يوم من الأيام، طريقها لديمقراطية حقيقية.

إن إنشاء هذا المرصد في غياب القضاء الذي يمكن فيه الإدلاء بالشهادة و تبادل المعلومات عما عاشه كثير من الجزائريين و لا يزالون يعيشونه، هو مساهمة متواضعة في مواجهة الواقع المرّ. و في ذلك أيضا طريقتنا في العمل من أجل الإصداع بالحقيقة و نصرّة العدل و المقاومة المستمرة للتهرب من المقاضاة و العقاب.

إننا نتوجه للضحايا و إلى عائلاتهم و إلى الشهود و المحامين و المدافعين عن حقوق الإنسان و ندعوهم للاتصال بنا و تقديم شهاداتهم و المساهمة معنا في البحث عن الحقيقة التي تخصّ الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الجزائر.

(1) برين كنفاجيو و لويس جواني: الأرشيف ضد النسيان. لومند: 23 جوان/حزيران 2004